جمعية أمسيا مصر (التربية عن طريق الفن)
المشهرة برقم (٥٣٢٠) سنة ٢٠١٤
مديرية الشئون الإجتماعية بالجيزة

دور الجامعة اللبنانية في تنمية الكفاءات الشابة من منظور نظام ال (LMD)

ملخص ورقة بحثية أُعِدّ للمشاركة في المؤتمر الدولي للجمعية الإقليمية للتربية عن طريق الفن (أمسيا)

التربية والفنون.... أفاقاً للتنمية ٢٠٣٠

إعداد

د. رولا عوض

بيروت

٢٠١٧

دور الجامعة اللبنانية في تنمية الكفاءات الشابة من منظور نظام ال [1](LMD)

ملخص:

شهد التعليم العالي خلال العقود الأخيرة نمواً ملحواظاً في عدد المسجلين ، لكن ملاءمة التعليم العالي لحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا تزال مسألة قابلة للبحث، فهي من الادوات واكثرها فاعلية لإطلاق التغيّر وتسييره . ولكننا نلاحظ أن الجامعات العربية، التي تعتبر جسر عبور بين المرحلة الأكاديمية والمرحلة المهنية، لا تزال قائمة على نماذج مستعارة من الدول المتقدمة، وهذا ما يؤدي إلى إحداث شرخاً بين الممارسة العملية والتأهيلية التي تكتسبها الكفاءات الشابة من حيث التكوين النظري والفني. وتقوم الجامعة اللبنانية، وهي المؤسسة الرسمية الوحيدة بمهام التعليم الرسمي في مختلف اختصاصاته ودرجاته، وبالبحث العلمي والإعداد والتدريب. وتضم الجامعة ٦٥% من عدد طلاب التعلبم العالي في لبنان، وبهدف مواكبة التطورات العالمية فقد أنشأت لهذه الغاية لجان أكاديمية تسعى لتطوير عمل الجامعة. ولتكون في الطليعة فقد التزمت الجامعة اللبنانية بنظام جديد على غرار الجامعات الاوروبية، وخاصة الفرنسية (LMD) التي تجمعها بها علاقات تعاون، متناسين الفروقات الواضحة بين المجتمعات الغربية والمجتمعات العربية.

والهدف من النظام الجديد هو تعزيز الحراك الاكاديمي والمهني للطلاب وامكتنية انخراطهم في سوق العمل ووضع آليات لضمان جودة التعليم. وكان من شأن النظام الجديد تقليص سنوات التحصيل العلمي في العديد من الاختصاصات، وزيادة عدد المواد والحصص التعليمية، وهذا لا يتناسب مع البنية التكوينية للطلاب في المرحلة ما قبل الجامعي. لذا يواجه هذا النظام بعض المعوقات اللوجستية التي أوجدت فجوة بين ما يكتسبه الطلاب في مرحلة ما قبل الجامعي والمرحلة الجامعية، وبين المرحلة الأكاديميات وحاجة سوق العمل في لبنان.

من هنا تبرز الاشكالية التي نحن بصدد البحث فيها، وهي:

كيف يمكننا المواءمة بين الأنظمة التعليمية المستوردة ومتطلبات السوق العربية من اليد العاملة في ضوء كفاءات القرن الحادي والعشرين؟

أهداف البحث إلى تسليط الضوء على:

- الصعوبات التي تعيق تطبيق نظام ال LMD
- العموقات التي يواجهها الطلاب عند الانتقال إلى سوق العمل

[1]- مستوى الليسانس ،مستوى ماستر و دكتوراه LMD

المقدمة :

يتتعرض التعليم العالي و البحث العلمي في العديد من دول العالم لعمليات تحول فرضتها معطيات العصر الراهن فلقد شهد التعليم الجامعي على المستوى العالمي نموا كميا و نوعيا و يعود هذا اساسا ألى الارتباط الوثيق القائم بينه و بين النمو الاقتصادي و الاجتماعي اللذان هما طموح كل مجتمع بشري .

فقوة الامم تقاس في مختلف النظريات بمعايير مستوى التعليم و قدرة شعب الامة على الابتكار و الاختراع فأمة بشعب متخلف لا يتعلم و لا يبحث و لا يطور لا يمكنها باي حال من الاحوال ان تكتسب مكانته بين الامم

و تشير بعض الادبيات التي تتناول التعليم العالي الى ان الجامعات تعد احدى اهم خلاصته و نتاجه الاكاديمي و تؤكد ايضا على الادبيات ايضاً على عدم توفير هذا التعليم يعتبر نقصا في السلم الاكاديمي و لتكافؤ الفرص و لتلبية احتياجات سوق العمل من الخبراء و المتخصصين ذوي القدرات الفعالة و الكفاءة العلمية سواء في الجوانب التقنية او الادارية او الاجتماعية او الاقتصادية او غيرها و ينظر الى الجامعة كتنظيم اجتماعي مثل التنظيمات و المؤسسات الاخرى كالمصانع و المصارف و المستشفيات و غيرها و ان الجامعة هي المؤسسة العلمية الاكادمية التي تزود سوق العمل بالتخصصات و الموارد البشرية اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة في المجتمع فهي تعتبر التنظيم الاهم التي من خلاله يكون هندسة و تصور كافة التنظيمات التي لها تأثير على تنمية المجتمعات

و من هذا المنطلق بداء الاهتمام خلال العقود الاخيرة من القرن المنصرم بدراسات

من قبل المهتمين من علماء التربية و الاقتصاد و السياسة و التنظيم الاداري بالرغم من أن للجامعة عدة وظائف كالتعليم و الثقافة و البحث العلمي و بناء الشخصية الجامعية لدى الخريج الجامعي فالتعليم يضمن العمل و يزيد من فرص العمالة و رفع الانتاجية و بالتالي ما سيرافقة من ارتفاع بالاجر قياسا لارتفاع التعليم بزيادة راس المال البشري و الدخول الى سوق العمل المناسبة له.

من المتعارف عليه ان الجامعة بشكل عام هي غير مسؤولة عن توظيف المتخريجين لان مهمتها تقتصر على اعداد المتخرجين لسوق العمل و ان عملية التأهيل هي مرحلة مهمة في حياة كل

طالب لانها هي التي تحدد مستوى مهاراته و قدراته و المتبع لاداء مؤسسات التعايم العالي في الفترة الاخيرة يجد نفسه امام حقيقة لا مفر منها و هو عدم التوافق بين الجامعات و سوق العمل ليس مردة الى تدني بجودة الخدمات التي تقدمها الجامعة و هذا بالنظر الى عدة اسبا ب و يتجلى في اغلب الاحيان في الخلل في المهارات الاساسية ليس على مستوي خريجين الجامعات و حسب انما ايضا بعدم تهية الكادر التعليمي لمواكبة تطورات سوق العمل الا عند الاقلية منهم لما يعزز الفجوة الحاصلة بين المتخرجين و حاجات المجتمع

و ان موضوع البطالة بشكل عام و بطالة الخريجين الجامعين بشكل خاص اصبح من المواضيع الشائكة و التي تأخذ حيزا مهما بأستراتيجيات الدول المتطورة و النامية لان موضوع الاندماج المهني يعد من اهم المواضيع و احدثها في الكثير من الميادين العلمية وان هذا الموضوع هو شائق لحدودة العامية و عدم وجود تراث نظري حوله من دراسات ومراجع وايضاً بحوث تتعلق بموضوع بطالة الجامعين تحديدا و عملية الاندماج المهني لفئة المثقفة التي تشكل شريحة واسعة من المجتمع اللبناني المتواجد في لبنان و خارجه و تهدد في الوقت ذاته استقرارة و تماسكه نظرا لبقائها دون عمل لسنوات عديدة أضف الى ذلك سنين الحرب التي انهكت الشعب اللبناني المثقف و العادي لعدم امكا نية الدولة لسد العجز على كافة المستوايات من البنيئة التحتية الى الحالة الاقتصاد ية ،الاجتماعية و السياسسة بما فيها البنية التربوية و تسابقها مع متطورات العصر.

على هذا الاساس تاتي هذه الدراسة المتواضعة الهادفة الى التعرف على واقع بطالة الخريجن الجامعين في لبنان من حيث تطورها و اسبابها و كيفية تسهيل عملية الاندماج لهذه الفيئات من الشريحة الاجتماعية في المؤسسات الوطنية المختلفة ومركزين بذلك على الاليات التي انتهجتنا الدولة عن طريق جامعتها الوطنية خلال السنوات الاخيرة و سعيا منها لمواجهة هذا النوع من البطالة الممنهجة التي ترتبط بما يمكن تسميته بالتوظيف المتدني الذي بموجبه خريجي الجامعي يتوظف في منصب عمل يتطلب مؤهلا اقل بكثير من المؤهل الذي يحمله .

أشكالية الرئيسية

لقد برزت ظاهرة بطالة الجامعيي في البنان : بشكل ملفت للانتباه بسبب ت السياسات الحكومية المتعاقبة للاستثمار و الانفاق في التعليم عامة والجامعي خاصة و ما ارتبط من توسيع كان و ما يزال من توسيع في هذا القطاع عبر الاقضية المختلفة المتواجدة في لبنان حيث شهد هذا القطاع نقلة كمية كبيرة منذ السنوات الاخيرة الماضية بما زاد عدد المدارس و الجامعات و بالتالي ذيادة الطلبة بشكل ملحوظ و توسعت المجالات و الفروع للجامعة بشكل كبير فقدمت الجامعات اعداد هائلة من الخريجين الجامعين الذي دخلوا سوق العمل بمختلف التخصصات بما فيه قسم التربية الفنية الذي بصدد دراستة فزاد بذلك العرض من طالبى العمل في ظل محدودية المناصب المتاحة و المفتوحة لذوي هذا الاختصاص بسبب قلة المجالات التي تكرس هذا النوع من الاختصاصات .

-ترافق مشكلة البطالة في لبنان و جود صعوبات باندماج الخريجين في سوق العمل الذي يفترض نوعا معينا من المتطلبات و الخبرة.

لذلك تطرح الاشكالية الا و هي:

-ما مدي احتواء سوق العمل لخريجي التعليم العالي في لبنان(خريجي كلية الفنون الجميلة والعمارة علاقتها بسوق العمل و خاصة تعليم مادة التربية الفنية المتواجدة في مراحل الدراسية و الحلقات التلا حقة.....)

وطرح التساؤلات التالية

- ما مدى تأثير التعليم العالي على سوق العمل
- ما هي الاصلاحات و تعديل البرامج التعليم العالي لتتوافق مع سوق العمل
- ما هي السياسات المتبعة للتشغيل وما هي التدابير التي اتبعتها الدولة للحد من البطالة و ملائمتها لسوق العمل .

فرضيات البحث

ان مساهمة كل من الجانب النظري و الدراسة الميدانية لتوضيح المشاكل المطروح و منها صياغة عدة فرضيات علمية التي يمكن اعتبارها اطاراً يجمع خلاله البيانات و المعطيات التي تساعد على تعرف على مشكلة الدراسة و الوصول الى اهداف التي تتجسد بالفرضيات

-اعتماد على المعارف الخاصة كجهاز مساعد ة و الوجهة الاولي لخريجي الفنون

هو قطاع التعليم الذي يعتبر الوجهة الرئيسية لاستوعاب سوق العمل لخريجين الكليات العملية و خاصة الفنون التشكلية

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضو على مشكلة البطالة لدى الخريجين وتحديد أسبابها كما تهدف إلى اقتراح مجموعة من الحلول التي يمكن ان تساهم في الحلول من خلال النقاط التالية:

١. التعرف على نظام ال (ال –ام –د) في الجامعة البنانية

٢. التعرف على واقع سوق العمل في لبنان(اعتمادا على دراسة حالة خريجي الفنون التشكيلية لكلية الفنون الجميلة و العمارة و ما هي التحديات التي يواجهها بسوق العمل الخاص بهم
٣. التعرف على واقع خريجي الجامعات وسوق العمل
٤. التعرف على العلاقة بين المؤسسة التعلمية الجامعة اللبنانية و سوق العمل
٥. أن الجامعات الخاصة يشكل عام و الجامعة اللبنانية خاصة التي تعتبر جسر عبور بين المرحلة الأكاديمية والمرحلة المهنية، لا تزال قائمة على نماذج مستعارة من الدول المتقدمة،بما يؤدي إلى إحداث شرخاً بين الممارسة العملية والتأهيلية التي تكتسبها الكفاءات الشابة من حيث التكوين النظري والفن التكنولوجي

أسباب اختيار الموضوع

خلال تجربة الباحث العملية لا بد من انجذابه نحو موضوع معين دون غيره و يرتبط اساسا بأسلوبه الشخصي و بالموضوعية التي تميز اعماله لذا فقد كان اختيار الموضوع لاسباب ممكن أن تتلخص بالتالي :

-الرغبة الشخصية من خلال مجالات العمل و التدريس لاهمية الموضوع و حساسيته

-الرغبة في البحث و التعمق بواقع المهني الذي يعيشه الشباب الجامعي (من خلال بحث ميداني)

البحث بتحديث البرامج و المناهج لتاتي بهيكلية تحاكي الواقع و التطور التكنولوجي

- يمثل الموضوع ظاهرة اجتماعية هامة تمثل في البطالة التي تمس نخبة المجتمع و صفوته المتعلمة ألا و هى فئة الجامعيين التي من المفترض اعتبارها عصب الاقتصاد الوطني حيث ان بتعطيلها له أثار سلبية على المستويين العام و الخاص .

صعوبات البحث:

إ ن من بين الصعوبا ت التي اعترضتنا في إنجاز هذا البحث هي من الصعوبات التي تقف عادة امام اي باحث عند محاولته لربط التحليلات حول ظاهرة معينة في بلد ما او كبلد كلبنان من جهة و اسقاط ذلك قياسا بواسطة الادوات الاحصائية و الرياضية المتاحة له من جهة اخرى بالاضافة الى الصعوعبات

- ندرة المصادر و المراجع الحديثة ذات صلة بالموضوع
- نقص بالمعلومات و البيانات و الاحصاءات الحديثة و عدم تواجدها في بعض الاحيان و خاصة سنوات الاحداث

المنهج المستخدم:

الموضوع يتم معالجته باتباع المنهج الوصفي و التحليلي لطبيعة البحث و لتسهيل اجراء النتائج و الاختبارات الضرورية

الدراسات السابقة:

- Johnson 1992 التي اكدت دراسته الى ضرورة الاهتمام بمناهج التعليم بتربية الطلبة على المواقف العقلانية التي تمثل ركائز لبناء مهارات التفكير من اجل مواجهة مشكلات الحياة و تدريبهم على عمليات التفكير الانتقادي و الابتكاري الذي يربط بتربية القوة الناقدة عند الطلبة مما يجعلهم يتكيفون بصورة أفضل مع متغيرات سوق العمل .
- Lake- ١٩٩٢ -وجهات نظر متعددة عن نمط علاقة التعليم بالعمل من اجل سوق العمل في القرن الواحد و العشرين و لاكساب الافراد المهارات المطلوبة للعمل التي توصلت الى أن التربية يجب ان تكون حاسمة في تطبيق النظريات الانتقادية من اجل أيجاد لنية معرفية قوية في مدارس و جامعات عالية الجودة و المرونة فالمرونة في البنية المعرفية في مؤسسات التعليم و في مساراتها الانتقالسة بين أقسامها و في مناهجها و تخصصاتها في سنوات الدراسة بها و في وسائل التقويم لها مطلب اساسي في مواجهة الحاجات المتعددة لتنمية المهارات المهنية في سوق العمل.
- Holms- 1996 قدم دراسة تهدف الى معرفة الفوائد التي تنعكس على مؤسسات التعليم العالي عند تطليق مبادىء الجودة الشاملة و ان تلبية حاجات المستفيدين من الجامعة من الداخل و الخارج اهم دعائم الجودة الشاملة بالاضافة الى زيادة ربط مخرجات التعليم العالي بسوق العمل .
- Bowen and Other - ١٩٩٧ دراسة حول أستثمار التعليم و التنمية و تأثير نوعية المؤسسات التعليمة في انتاجية الافراد و في مجمل حياتهم و زيادة مهاراتهم المهنية و ان العديد من المدارس في التعليم العام و التعليم العالي في الولايات المتحدة الاميريكية قد اعتمدت فلسفة أدارة الجودة وحققت نتائج ايجابية في تمكين العاملين و ارضا العملاء او المستفيدين و توظيف فرق العمل و بتغير ثقافة الافراد.

- و غيرها من الدراسات الى تحسين العملية التعلمية و ربطها بمناحي التدريب لايجاد المواطن المتقن لعمله و القادر على التكيف مع الظروف المتغيرة في المجتمع و قطاعات سوق العمل

اقسام البحث

و يشمل التساؤلات المختلفة المترتبة التي ينطلق منها البحث و تطبيقا للمنهج المتبع

- **الفصل الاول**:و هومدخل الى التعليم العالي و سوق العمل من خلال التطرق الى الاصلاحات التي اعتمدتها النظام الجديد (ل- م –د) و مفهوم سوق العمل و البطالة

- **الفصل الثاني**: الذي يتناول الدراسة الميدانية للفنون التشكلية لخريجي التعليم العالي -كلية الفنون الجميلة و العمارة و سوق و مجالات العمل ومدى احتواء السوق لهذة الفئة من خريجي التعليم العالي

الفصل الاول

نشأة وتعريف التعليم العالي

الجامعة اللبنانية في صورتها الراهنة هي نتاج لتحولات كثيرة أملتها ظروف متنوعة ابتدا من تأسسها الى سنوات الحرب و الى يومنا هذا
وللوقوف على تفسير هذة الظاهرة في إطارها التزامني وواقعها الحالي.

يرى بعض الباحثين أن التعليم العالي هو كل أشكال التعليم التي تمارسها المؤسسلات التي قد تكون جامعات أو كليات أو معاهلد أو مدارس عليا أوكليات في اغلب المستويات التعليمية التي تعقب المدرسة الثانوية والحصول في أ غلب الأحوال على شهادتها العامة.
كما يعرف أنه قوة اجتماعية باعتباره أهم الوسائل التي تمكن المجتمع من إحداث التغيير السريع والمنشود، والتعليم الجامعي والعالي له قوته وأهميته الخاصة باعتباره المسؤول الأساسي عن إعدادالشباب وتهيئتهم للحياة المهنية وسوق العمل في مستوى العصر
و هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي، و الذي يهدف لإكساب الفرد معارف ومها رات و قدرات تخدمه و تخدم المجتمع ككل.

- مكونات التعليم العالي

إن الخدمة التعليمية التي توفرها الجامعات كالجامعة اللبنانية تعتمد على عدة عناصر و التي تسمى بمدخلات ومخرجات العملية التعليمية، و هذا لتلبية احتياجات الأطراف المستفيدين.

- مدخلات و مخرجات العملية التعليمية:

١- مدخلات

تعد مسألة تحديد المدخلات من الأمور التي لم يتفق عليها، فهناك من يقتصرها على الطلبةالملتحقين بالمرحلة التعليمية لأول مرة، على اعتبار أن كل الإمكانات التي وفرت للمؤسسة التعليميةإنما وجدت لصالح الطلبة، فهم إذن المدخلات و هم المخرجات في الوقت نفسه،

و هناك من يرى:

أن المدخلات تشكل مجموعة الموارد المادية و البشرية التي رصدت من أجل تحقيق أهداف النظام بما فيهم الطلبة، و الكادر التعليمي على حد سواء و أن جميعها تسبب خسارة إذا لم يحسن استغلالها على الوجه الأكمل و تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها.

- **الطلبة**

يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية و التي يتم من خلالها إعدادهم و التأثير في سلوكهم،اتجاهاتهم و تزويدهم بالمعلومات و المعارف و المها ا رت التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي للتعليم الذي أتيح لهم الحصول عليه

- **هيئة التدريس:**

يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساسي و المهم في العملية التعليمية، حيث تتوقف العمليةالتعليمية على حجم هيئة التدريس و كفا ءتها بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة إليهم، فلا يزداد العدد عن الحاجة فتظهر معه حالات عدم استخدام للبعض أو استخدام جزئي للبعض منهم، مع المحافظة على نوعيتهم و عددهم بالنسبة للطلبة بحيث يتيح لعضو هيئة التدريس الفرصة الكافية لتطوره الذاتي من ناحية، و لا يتيح له الارتفاع بنوعية العمليةالتعليمية من ناحية أخرى.

- **الوسائل المادية:**

تتمثل في الفضا ات والمباني بكل مر ا فقها، و لا بد أن تكون وفق مقاسات معتمدة تضمن للعملية التعليمية فرصا أكبر للنجا ح، يضاف إليها المكتبات و القاعات والتجهيزات و ورش العمل... التي تحتاجها المؤسسة التعليمية ان الجامعة اللبنانية غالبا ما تفتقر لهذه المعايير بدرجة أو بأخرى، و التي تحددها المعايير و مواصفات عالمية، تحدد مقدار و كيف ما تحتاجه المؤسسة تبعا لطبيعة تخصصها و أعداد الطلبةو العاملين بها و طبيعة النشاط الذي يمارسه طلبتها، هذا بالإضافة إلى الوسائل التعليمية التي تستخدم من قبل هيئة التدريس و الطلبة في عملية التعليم و التعلم و تتمثل في :المطبوعات، الكتب،أجهزة العرض....

٢-.**المخرجات**:

و هي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات و تتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبةالذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية و النوعية(مخرجات العملية التعليمية تتمثل في عدد الخريجين من الناحية الكمية، و كفا تهم من الناحية النوعية.

المستفيدين من العملية التعليمية:

إن العملا المستفيدين من النظام التعليمي هم :

الطلبة:

و هم أول المستفيدة من العملية التعليمية التي تقدمها الجامعات وتمارس أوسع النشاطات أهمية في المجتمع إلا من أجل إعدادهم لحياة أفضل و توافقهم مع سوق العمل .لذا تم إدخال مواضيع د ا رسيةجديدة مثل التكنولوجيا و المعلوماتية و التدريبات و المناهج العملية على المناهج الجديدة بحيث يكون الطلاب أكثر تسلحاً للعمل في المؤسسات الإنتاجية و الخدماتية.

أولياء الأمور:

يعد أوليا أمور الطلبة من أبرز عملا النظام التعليمي و مؤسساته لسببين، أولهما :أنهم أودعوا أبنا هم إلى الجامعات كي تعدهم لحياة مستقبلية أفضل في كل جوانبها، إذ يرون في أبنائهم مشاريع تحقق طموحاتهم و يسعدهم بأضافة أنهم المساهمين في توفير الأموال اللازمة لهذه

المؤسساتان كانت جامعات خاصة او جامعات الدولة كالجامعة اللبنانية فمن حقهم إذن أن يطّلعوا على نوعية الخدمة المقدمة لأبنائهم، والمشاركة في توفير عوامل النجا ح لهم و بحث الأسباب المؤدية إلى تدنيها أو إخفاقها.

أرباب العمل:

و يعد أرباب العمل أيضا من عملا النظام التعليمي أو المستفيدين منه، و يتمثل أرباب العمل في المديرين و المشرفين و رؤسا الأقسام و المديرين الذين يعملون في المؤسسات العامة و الخاصة، والذين سوف يعمل تحت اشرافهم المتخرجون من الجامعات، لذا فإن هؤلا يتوقعون أن يكون المتخرج على قدر كاف من الخبرة والكفا ة المهنية و الفنية و السلوكية للعمل الذي يمارسه و الذي أسند إليه

وأعد له في مؤسسات التكوين و التعليم، و بموجب ما يمتلكه أرباب العمل من خبرة ميدانية فإنهم أقدرمن غيرهم على تشخيص جوانب القوة و الضعف في أداء هؤلا المتخرجين، لذا فإن استماع مؤسسات التكوين و التعليم لمقترحاتهم الخاصة بتطوير كفا ة المتخرجين تكون أكثر نفعا لأنها أكثر دقة وموضوعية في عمليات التقويم، و إذا كان لابد من تحسين جودة أدا ءالمتخرجين فإن أفضل ما يتم الاعتماد عليه هم أرباب العمل

المجتمع:

هو العميل النهائي للنظام التعليمي، الذي تصب فيه حصيلة الجهود التعليمية كافة من إعداد للافراد و إنجاز للبحوث والدراسات و تقديم المنشو ا رت و المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية وإرسا البنية الاجتماعية على ركائز حضارية ثابتة.

إن المجتمع ينتظر من أبنائه المتعلمين القدرة على تطوير الواقع نحو الأحسن في جوانبه الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية، لأن زمام

الأمور ستكون لاحقا بيد هؤلا الأبنا ، و إذا كان لابد من النهوض السريع بالمجتمع، فإن هذا النهوض لا يكون إلا به

أهداف ومراحل تطور التعليم العالي

أولا :أهداف التعليم العالي

- رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وتعميق الانتما الوطني بتزويد البلاد بالاقتصاديين والفنيين، والخبراء اللازمين لخطط التنمية، توجيه التعليم الجامعي لخدمة المجتمع والارتقا به حضاريا
- إعداد الإنسان المزود بأصول عربية وطرق البحث المتقدم والقيم الرفيعة للمساهمة في بنا مجتمعه و هذا لا يكون بأقتباص برامج و مناهج اجنبية مستوردة من الخارج التي لاتمت باصول حاجات المجتمع ككل
- الإعداد لتخصصات مستقبلية تفرضها التطو ا رت العلمية واحتياجات السوق حاضرا ومستقبلا.
- الإسهام مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى في عملية التطبيع الاجتماعي والثقافي وهي العملية التي تتوقف عليها التفاعلات الصحية السليمة في المجتمع والتي تجعل الفرد عنصرا فعالا في المجتمع الذي يعيش فيه.
- تزويد الدارسين بقدر كاف من المعارف والعلوم والمها ا رت التطبيقية ويوفر لهم مستوى من التخصص يمكنهم من القيام بالواجبات التي تسند إليهم مع إتاحة الفرصة لهم لتوسيع آفاقهم واكتسابهم اتجاهات فكرية وسلوكية تزيد من قد ا رتهم العقلية ومعارفهم التخصصية، وميادين نشاطهم وابداعهم.

- دعم البحث العلمي ورفع مستواه، وتوسيع نشاطه، وربطه باحتياجات المجتمع وخطط التنمية والإنتاج وحضارة الأمة.

الهيكلية الجديدة على نظام

تعتمد الهيكلة الجديدة على نظام ل-ام -د

ويرتكز على بنية من ثلاث مستويات للتكوين وتتوج كل واحدة بشهادة:

ليسانس = اختصاص + ٨ سنوات.

الماستر = ليسانس+ ٢ سنوات.

الدكتو ا ره = الماستر+ ٣ سنوات

وينظم التكوين على أساس مجالات معرفية وتوزيع الد ا رسة على مسا ا رت

د ا رسية يختارها الطالب لتتلا ئم مع قد ا رته، وتنظم في شكل وحدات تعليمية موزعة زمنيا على فصول ويستفيد الطالب من الحفاظ بصورة نهائية على الوحدة التعليمية المكتسبة، هذه مع القابلية للاحتفاظ و التحويل للوحدات التعليمية تضمن لها هذا الاخير استعما لها في مسار تكويني أخر، وبالتالي فتح معابر بين مختلف المسا ارت التكوينية، وخلق حرية لدى الطلبة الذين بإمكانهم متابعة الد ا رسة في مسار تكوين جامعي ناتج عن اختيارهم هم، ويكون الانتقال كما أن التكوين وفق هذا النظام يتم من خلال فرعين(فرع أكاديمي، وآخر مهني) حيث يتوج الفرع الأكاديمي بشهادة ليسانس أكاديمية، وتسمح لحاملهابمزاولة الد ا رسة للحصول على شهادة الماستر، ثم مواصلة الدكتو ا ره حسب المؤهلات المكتسبة،والنتائج المحصل عليها وشروط الالتحاق.

الفرع مهني يتوج بالحصول على ليسانس مهنية، والاندماج مباشرة في عالم الشغل، وتحدد برا مجها بالتشاور مع القطاع المستخدم، ويسمح للطالب الحصول على شهادةالليسانس المهنية

ان التحديات العديدة الناجمة عن التحولات العميقة في المحيط العالمي الجديد، انه إصلا شامل في تصوره، ، تدرجي في اندماجي في تنفيذه، وهو بهذا يضمن تكوينا طبقا للمعايير الدولية، مع الحفاظ على طابع الخدمة العمومية للجامعة، وتساوي فرص الالتحاق بالجامعة للجميع.

وبما أن نجا ح كل إصلا ح مرتبط بطرق تطبيقه، فمن الحكمة تبني الحذر وتهيئة الأرضية، حيث يتطلب هذا الإصلا موارد بشرية، مادية ومالية ضخمة، مع ضمان الاتصال الواسع مع قطاعات النشاط الاقتصادي والمؤسسات المستخدمة لضمان الإدماج المهني، وتثمين المعوقات الميدانية،ومتابعة الطلبة.

نظام ل م د

تعريف نظام ل م د هو نظام التعليم الجديد في الجامعة اللبنانية الخاضع لإصلاحات المنظومة التربوية اختصر في ل،م،د ويقصد به ليسانس، ماستر، دكتو ا ره و يقابله في التسمية النظام الكلاسيكي أو القديم الذي اصبح من الماضي و ان نظام ال ل ام د هو الذي نهجته الجامعة اللبنانية ودأبت على تطبيقه مع بداية٢٠٠١ قد يتسا ل الطالب اللبناني عن العلاقة الجامعة بين المراحل الجامعية الثلاث ر غم كل مرحلة مستقلة عن الأخرى وتعزز بشهادة يحصل عليها الطالب، والإجابة أن الجامع الأساس بينهم هو نظام الأرصدة.

- نظام ال ل.م.د في شكله العام هو وسيلة تعليمية جديدة في الجامعة اللبنانية مستورد من أوروبا [٢] وهنا تكمن المشكلة لان ليس كل الانظمة الاجنبة ممكن ان تتوافق مع النظام اللبناني لكونه خضع لنظام اقتصاد السوق ولنظام العولمة، وبحكم أن لبنان واحدة من الدول التي تبنت أو تبنتها التطور العلمي و الاكاديمي والعولمة التي وجدت نفسها بشكل أو بآخر خاضعة لهذا النظام بعدما أخضعت المنظومة التربوية [٣]لمجموع إصلاحات فكان ل م د في لبنان حتمية خاضعة لعاملين، أولهما عامل عالمي، والثاني عامل داخلي هذان العاملان جعلا الجامعة اللبنانية وأصحاب القرار أمام أمرين هم :

-أولهما: إتباع النظام بما فيه من محاسن ومساوئ دون النظر في المعطيات الواقعية، والقيام بإسقاط اشعاعي لهذا النظام مثلما استورد

-ثانيهما: الامتناع عن تطبيقه وهذا سيجعل الجامعة اللبنانية أمام مطبات لا يحمد عقباها منها ماهو تابع لنظام العالم، ومنهما ما هو خاضع للإصلاحات التربوية فكانت الحتمية الأولى هي الافضل

<u>مدخل للتعليم العالي وسوق العمل</u>

وبدأ في تطبيق السياسة الجديدة في التعليم الجامعي منذ ٢٠٠١في بعض المعاهد والأقسام كخطوة تجريبية أولى حالها حال المنظومة التربوية.دون التهيئة للأرضية المفهومية لهذاالنظام.

فوجد الأستاذ نفسه يطبق نظام لا يعرف عنه إلا ما اطلع عليه في القوانين الإجبارية المملو ة بالقرارات القانونية وآخر حاول فهم النظام عن المسؤولين، فوجد نفسه في دوامة مبهمة

هيكلة نظام ل م د

ليسانس: هي شهادة تحضر في ٨ سنوات و تنقسم إلى:

- ✓ شهادة ليسانس:بحيث يتلقى فيها الطالب تكوينا يؤهله لان يكون جاهز للحياة العلمية الأصل هنا أن تكون البرا مج مشتركة مع ما هومعمول به في نظام ل م د بفرنسا.

---

[2]-اعلان السوربون-١٩٩٨ -اعلان بولونيا ١٩٩٩-مؤتمر براغ ٢٠٠١

[٣]- تعهد الدول المشاركة بوضع هيكلية مشتركة لانظمة التعليم العالي تؤمن حركية للطلاب و مرونة لمسارات التعليم

- ✓ الماستر: وتحضر هذه الشهادة في ظرف سنتين بعد الليسانس وتنقسم هي كذلك إلى فرعين:

-ماستر مهنية: تؤهل حاملها إلى الحياة العملية مباشرة الشهادات الجانب المهني.

- ✓ ماستر البحث أكاديمية: تسمح لحامليها مواصلة الد ا رسة للتحضير لنيل شهادة الدكتورة
- ✓ الدكتو رة: وتحضر في ثلاث سنوات بعد شهادة الماستر الأكاديمي

<u>ايجابيات وسلبيات نظام ل م د</u>

١-ايجابيات نظام ل م د :

-مرونة نظام التقييم والانتقال مما يسمح بفرص نجا ح اكبر.

-اعطاء الأهمية للبحث و المطالعة خلال الأسبوع .

-تقديم تكوين نوعي وفق الاختصاصات المفتوحة.

-تلبية حاجات قطاع الشغل و تفعيل العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

-انفتاح الجامعة اللبنانية على العالم وتشجيع التعاون مع الجامعات الدولية و الجامعات الخاصة المتواجدة على الاراضي اللبنانية

-تقوية المهمة الثقافية للجامعة بإدخال المواد التثقيفية إضافة الى التخصصات الرئيسية.

-يقدم شهادة معترف بها دوليا تسهل له الانتقال من جامعة الى اخرى

٢-سلبيات نظام ل م د :

-قلة التطوير النوعي للاستاذ لان اغلب الاساتذة هم من خريجين النظام الاكاديمي القديم مما يجعل النظام لا يتوافق والطموحات المرجوة منه

-افتقار جامعاتنا الى مخابر البحث و الكتب العلمية المواكبة للتطور الحاصل في ميدان على خلاف المدن التي اقتبست منها هذا النظام حيث هي كانت مهيئة بتركلبتها الاكادمية لهذا النوع من الابحاث و التطور العلمي

-التعليم السريع لتغطية المنهاج مما يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت الممنو ح له في هذا الإطار.

- كثرة الاستعانة بشكل مبالغ من خدمات الانترنت.

قلة المؤسسات الاقتصادية في الوطن مما يضعف فرص إيجاد مناصب العمل.

-انعدام العقود مع الشريك الاقتصادي التي تساعد الطلبة على دخول الى سوق العمل

-استقلالية المؤسسات الجامعية وان كانت تسمح بالمنافسة بين الجامعات فإنها تخلق نوع من أنواع الاستقرار في قيمة الشهادة وهذا ما جعل النظام المقتبس من فرنسا لا يكتب له النجاح لحد ألان. بحاجة الى الكثير من الإعلام في الأوساط الطلابية مما يجعل الطلبة المسجلين فيه على دراية و توضيح من اجل مستقبلهم التعليمي

مبادئ وخصائص واسباب اعتماد نظام ل م د في لبنان

مبادئ نظام ل م د

يقوم نظام ل م د على ثلاث مبادئ أساسية هي
mobilté الحركية ، الرسملةcapitalization ، lisibilité والوضوحية

١-**الرسملة** : أن الوحدات الد ا رسية المكتسبة من طرف الطالب لا مجال لإعادتها، وتمكنه من تحويل رصيده عندما يغادر مؤسسته الجامعية الأصلية اتجاه مؤسسة جامعية أخرى.

٢-**الحركة** :فمعناها لكل طالب الحق في تحويل ملفه وتسجيل نفسه في أي مؤسسة جامعية خاصة في لبنان أو خارجه.

٣-**الوضوحية:** تمكن سوق العمل المقارنة بسهولة بين شهادات ل م د في إطار التشغيل. كون هذا النظام امعتمد بالجامعة الوطنية و بالجامعات الخاصة المتواجدة فيه
تكون الدروس في نظام ل م د منظمة في شكل وحدات د راسية، و الوحدة الد ا رسية هي عبارة عن مجموعة المواد المختارة بنا ء على انسجامها وتناسقها تتكون من دروس اعمال موجهة، اعمال
تطبيقية، محاضرات، مشاريع،...الخ
يمكن تصنيفها كما يلي:
-وحدات التعليم الأساسية : تجمع المواد الأساسية لتخصص معين و يجب على كل الطلبة متابعتها واكتساب التصديق عليها.
-وحدات التعليم المنهجية : تمكن الطالب من اكتساب الذاتية في العمل. -وحدات التعليم الاستكشافية : تساعد الطالب على اكتشاف مواد تعليمية في تخصصات أخرى تساهم في توسيع ثقافته الجامعية.
-وحدات التعليم العرضية : تجمع مواد في اللغات الحية ا و التكنولوجيا الجديدة..وامكانية أن تساعد الطالب على اكتساب ثقافة عامة و تقنيات منهجية.

أسباب اعتماد نظام ل م د

من الأسباب التي أدت بالجامعة اللبنانية إلى تغيير النظام القديم يمكن أن نصنفها إلى أسباب خاصة وعامة:
ترمي الأسباب خاصة إلى حل بعض المشاكل التي يتخبط فيها التعليم الجامعي مثل الرسوب والبقا طويلا في الجامعة، صعوبة نظام التقويم والانتقال
أما الأسباب العامة فترمي إلى
-توفير تكوين نوعي لمسيرة العصر من خلال تحقيق استقلالية المؤسسات الجامعية وفق السير الحسن و المساهمة في تنمية البلاد،

-القضاء على الإختلالات
-الهيكلية التي تراكمت عبر السنين جاعلة من الجامعة اللبنانية بعيدة عن الواقع على الأصعدةالاقتصادية ، الاجتماعية، السياسية و الثقافية، و كذا جعل التعليم العالي قاد ر على الاستجابة و
بنجاحة إلى التحديات التي فرضها التطور الغير مسبوق للتكنولوجيات و ظاهرة عولمة الاقتصاد والاتصال مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:
العلاقات الدولية التي فرضت وجود قواسم مشتركة اقتصادية و ثقافية بين أمم العالم.
-التجارب الناجحة التي أثبتت نجاحة اعتماد اصلاحات عميقة في منظومة التعليم و التكوين الهادفة إلى ضمان الجودة و تطوير الاهتمام بالبحث العلمي.

خصائص نظام ل.م.د

- ✓ قادر على الانضمام والاندماج في إطار التعاون الدولي
- ✓ يضمن تكافؤ الفرص.
- ✓ يجمع بين الجودة والتنافسية.
- ✓ مسير وفق أنماط تضمن الفعالية بنظرة مستقبلية، وفعالية مبنية على الأشكال الحديثة للحكم.
- ✓ قادر على توجيه البحث العلمي والتكنولوجي نحو إبداع وابتكار أكثر لتوليه المعرفة.
- ✓ قادر على توفر منتجات جديدة ذات قيمة مضافة وبالتالي تطوير العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.
- ✓ مبدع لديناميكية تكوين المكونين والباحثين المؤهلين على مستوى عال وذلك لتلبية المتطلبات الكثيرة لعمليات التكوين أو البحث خاصة في م ا رحل الماستر والدكتو ا ره.
- ✓ مرتكز على نظام تقييم داخلي وخارجي من أجل ضمان جودة التكوينات السارية.
- ✓ متميز بالتفتح والتنافسية اللتان أصبحتا ميزتان لأنظمة التعليم العالي، حيث تستأثر الأنظمة الأكثر
- ✓ نجاحة باستقطاب أفضل الكفا ات والاستفادة من خدماتها.
- ✓ مستحدث لفضا ات جامعية إقليمية ودولية تسهل حركة الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار.
- ✓ تحفيز التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث فمن خلال انخراط الجامعة اللبنانية في هذه الفضا ءات التي تتمكن من إرساء مصداقيتها على الصعيد الدولي وأن تحقق
  أفضل استفادة من هذه التبادلات.
- ✓ نظام تعليم سداسي يضم وحدات تعليم أساسية ووحدات استكشافية ووحدات تعليم مشتركة ووحدات تعليم للتخصص.
- ✓ تزويد كل وحدة تعليم بقيمة في شكل وحدات قياسية.
- ✓ وحدات تعليم قابلة للاكتساب وقابلة للتحويل.
- ✓ يعتمد التَّرجيح على طبيعة الاختيا رات وعلى أنماط المراقبة المعتمدة.
- ✓ إمكانية العبور بين المسالك.
- ✓ الأرصدة المتحصل عليها خلال المسار التكويني للطالب وذلك لضمان المزيد من الشفافية

:تأثير نظام ل.م.د على عرض العمل والعقبات التي واجهت تطبيقه في لبنان

يمكن توضيح العلاقة بين نظام ل.م.د وعرض العمل المعبر عن خريجي الجامعة اللبنانية من خلال دراسة حالة لخريجي الفنون التشكلية و مواجهتم سوق العمل من خلال التربية الفنية

أهم تأثيرات نظام ل.م.د على عرض العمل

ابراز مكانة العقل وحاجته الى التأثيرات العلمية الحديثة بمثيراتها المتنوعة حيث يمكن هذا النظام من الربط بين التحصيلات المعرفية السابقة والعناصر الجديدة التي تجلب معها رو ح الفعالية والتنافسية.

في عصر يتميز بالسرعةو التغيير.وهو ما يسمح من الجامعيين من ايجاد الوظائف أو خلق مؤسساتهم الخاصة أو ابتكار

الأفكار والمبادرات.

التخصصات لمتطلبات السوق

مفاهيم عامة حول البطالة

البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات الإنسانية سابقًا و حاضراً و لا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من مواجهة هذه الظاهرة بشكل أو بآخر و قد شغلت البطالة حيزا كبير اً في التحليل الاقتصلادي

من أجل ذلك التطرق لأهم التفسيرات للبطالة و الأكثر شيوعا في عالم الاقتصادي بهدف التعرف على العوامل و المتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة.

مفهوم البطالة:

البطالة هي الفرق بين عروض العمل من القوى العاملة وطلب الشركات والمؤسسات من العمالة.وتكون البطالة عندما تفوق عروض العمل الطلبات، ووفقا لمكتب العمل الدولي فإن البطالين هم

-أشخاص يفوق سنهم قد را معينا وتتوفر فيهم شروط محددة.

تعرف البطالة أيضا على أنها: حالة وجود أشخاص في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه.

تعني صفة العاطل عن العمل. لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل:

الأطفال، المرضى، كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد. بالمقابل هناك من هو قادر على العمل و لا يمكن اعتباره بطالا مثل: الطلبة في الطورين الثانوي و الجامعي، و نستبعد من هوقادر على العمل و لا يبحث عنه نظرا لغناه المادي و كذلك الذين لديهم منصب شغل و يبحثون عن أخر بأجر مرتفع و يقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين

الفصل الثاني

دراسة حالة خريجي الفنون التشكلية كلية الفنون الجميلة و العمارة و وجهتم الاساسية التعليم في المدارس الرسمية

معلمو التربية الفنية في المدارس الرسمية:

تشير الإحصاءات التي يجريها المركز التربوي للبحوث والإنماء سنوياً إلى الوضع غير المتوازن لتوزيع معلمي الفنون على المدارس وعلى المناطق اللبنانية، وكذلك الأمر بالنسبة لتوزيع الحصص الأسبوعية لمواد الفنون، حيث يتبين وبوضوح تراجع موقع الفنون على سلم اهتمامات الإدارات المدرسية لحساب المواد العلمية واللغات الأجنبية بشكل خاص. وهذا يبيّن ويؤشر إلى أن الفكر التربوي الذي يدير العملية التعليمية داخل مؤسسة المدرسة لا يزال في معظمه تقليدياً (traditionnel)، وغير قادر على التكيّف مع ما يطرأ من تغيير وتطوير على الواقع التربوي، خصوصاً في ما يتعلق بالطرائق والوسائل التعليمية الحديثة - والفنون إحداها- المعتمدة عالمياً والتي تشهد تطوراً مستمراً. وهنا نشير إلى أنه حتى في ظل غياب القرار الرسمي حول تعليم الفنون كمواد أساسية، يمكن للإدارات المدرسية أن تعتمدها كنشاطات لا صفية أو كنشاطات ضمن الأندية المدرسية، بشرط التعاطي معها من ضمن الإطار التربوي وليس الترفيهي فقط، وخصوصاً في المدارس التي يوجد فيها معلمو فنون، مع الإشارة إلى أن بعض هؤلاء يعمل خارج الإطار التربوي المحدد لمواد الفنون وذلك لأسباب متعددة تربوية وتنظيمية.

واستناداً إلى إحصاءات المركز التربوي[٤] للبحوث والإنماء للعام ٢٠٠٤ ، يتبيّن لنا أن ثمة فوارق كبيرة بين محافظة وأخرى لجهة وجود معلمي الفنون في المدارس، كما يظهر وبوضوح أن توزيع المعلمين على المدارس غير متوازن، لا بل يشكل حرماناً لبعض التلاميذ من إمكانية الافادة من الفنون في حياتهم المدرسية والاجتماعية، وما يمكن أن ينعكس على مستقبل هؤلاء لاحقاً، وهذا ما يتعارض مع حقوق التلاميذ لجهة المساواة في التعليم وعدم التمييز بين تلميذ وآخر كون التعليم حقاً مكتسباً لكل مواطن لبناني، فنلاحظ مثلاً أن في محافظتي الشمال والبقاع لا وجود لأي معلم فنون

[٤] URL: www.higher-edu.gov.lb

تشكيلية (رسم) في أي ثانوية رسمية، فيما يوجد القليل منهم في ثانويات المحافظات الأخرى، فهل يجوز أن تغيب هذه المادة نهائياً عن العملية التعليمية في مرحلة مهمة من مراحل التعليم ؟!. ومن جهة أخرى تتحكم "العشوائية" بتوزيع معلمي مواد الفنون على المدارس وهذا مرتبط بالوضع العام لتوزيع المعلمين على المدارس والمناقلات التي لا تراعي حاجات المدارس بقدر مراعاتها للوضع المعيشي والسكني ولأوضاع أخرى للمعلم، وهذا بحث آخر لسنا بصدده الآن.

و هناك وقائع احصائية التي تضيء على واقع تعليم الفنون في المدارس الرسمية من حيث عدد المعلمين وتوزيعهم على المحافظات وعلى المراحل التعليمية وبحسب مواد الفنون المعتمدة في المدارس اللبنانية حالياً، مع الإشارة إلى وجود عدد كبير من المعلمين المسجلين على اللوائح الإحصائية كمعلمي فنون فيما غالبيتهم غير متخصصة بالمواد الفنية، وتم وضعهم في مدارسهم في خانة معلمي الفنون كأمر واقع كونهم موظفين في الملاك ولا يوجد ساعات تعليم فعلية في اختصاصاتهم الأساسية، وهؤلاء المعلمون يعملون تحت عنوان الفنون والنشاطات المختلفة.

من الملاحظ خلال الرصد لواقع التربية الفنية بلبنان أن هناك تفاوت بالاهتمام تبعا لتواجد المدارس في المدينة او في القرى المجاورة.

ففي القرى المجاورةهناك

- عدم الاهتمام لمادة التربية الفنية التربية الفنية بكونها مادة ثانوية
- قلة الاهتمام و الوعي
- محاولة خلق شي من لا شي
- الاعتماد على حب الطلاب للمادة و تأمين ابسط المستلزمات
- لا وجود للاساتذة احيانا ومعظمهم من المتعاقدين خريجين الفنون التشكلية و ان اغلب الاساتذة هم من خريجي كلية الفنون الجملية و العمارة باقسامها المختلفة و يتعاملون معهم بعدم خبرة لمادة التربية الفنية بحد ذاتها لعدم ادارجها بمناهج الجامعة في المرحلة التاسسيسية

في المدينة

- الاهتمام لمادة التربية الفنية
- التربية الفنية مادة اساسية
- الايمان بوعي و دور التربية الفنية بالتعليم
- المواد و الادوات متوفرة بكترة
- معظم الاساتذة نت الخريجين الاختصاص دار المعلمين و ملال الدولة

- -لوحظ ان نسية عدد الاساتذة ينخفض تدريجيا كلما ابتعدنا عن المدينة و بالتالي ينخقص معه الوعي و الثقافة و اهمية التربية الفنية
- -ان النتاج الفني للطلاب بعيدا عن الخلق و الابداع مقارتة بالتجارب المدارس الموجودة بالمدنية
- ان تدريس الفنون بلبنان تعاني من الفوضى و الاهمال رغم كل الجهود المبزولة لتفغيل المادة و اتساع المجال امامها لتأخذ دورها كمادة مدرسية موجودة في المناهج التعليمية لما في مصلحة بهذا بالنسبة الى سوق العمل
- -عمل دوات للمعلمين

ففي لبنان، فوفقاً لخليفة، "ينظم المركز التربوي للبحوث والإنماء في عهده الجديد حالياً، ورشاً لتطوير المناهج لا لتعديلها وأقله في المدى المنظور، كون خطوة التعديل تتطلب مراسيم تنفيذية تقر في مجلس الوزراء". واعتبر أن "الوضع المأزوم والمتعذر في غياب عمل المؤسسات الرسمية أثر سلباً على انطلاقة المركز التربوي للبحوث والإنماء وتحديد مجال عمله على المناهج وتحديثها".

- المطالبة بالعودة عن قرار تجميد تعليم مواد الفنون في المدارس الرسمية والخاصة باعتبارها مواد أساسية من ضمن المنهج، حتى من دون إخضاعها للامتحانات، مع إيجاد الصيغة المناسبة للتقييم ولتعامل التلاميذ معها بجدية، مع الإشارة إلى أن ظروف العمل الفني وشروطه داخل المدرسة لا يتطلب تجهيزات كبيرة ومكلفة مادياً كما يظن البعض، بل من الممكن القيام بكل النشاطات الفنية من مسرح وموسيقى وفنون تشكيلية بكلفة زهيدة جداً وفي القاعة المتوافرة في المدرسة أو في قاعة الصف، لطالما كان العمل المطلوب هو في الإطار التربوي.
- إعادة العمل في أقسام التربية الفنية في كلية التربية باختصاصاتها كافة، أو إعادة فتح دور المعلمين في حال استمرار تجميد الاختصاصات الفنية في كلية التربية، لتأمين إعداد أكبر عدد ممكن من المعلمين للمواد الفنية بحسب المناهج الجديدة، ووضع خطة سنوية أو خمسية لإعداد معلمين لمواد الفنون لكل المدارس الرسمية اللبنانية من دون تمييز أو تفضيل [١٤].
- إعادة تدريب معلمي المواد الفنية الداخلين في الملاك على الطرائق الحديثة في تعليم التربية الفنية بما يتلاءم مع توجهات المناهج الجديدة وأهدافها.
- إصدار التشريعات اللازمة لتأمين ثبات مواد الفنون ضمن المنهج وفتح الآفاق أمام تطورها وتفاعلها مع المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية المحلية والدولية المهتمة بالفنون

مجهودات الدولة في اندماج حاملي الشهادات الجامعية في سوق العمل

في غمرة التحولات الجذرية التي يشهدها التعليم العالي في العديد من الدول، وخاصة الدول الاوروبية، سعت الجامعة اللبنانية خلال السنوات الاخيرة الى مواكبة التطورات العالمية وتأمين متطلبات عملية النهوض والتطوير اللازمة لتحتل موقعاً متقدماً بين مؤسسات التعليم العالي في لبنان والعالم. فأنشأت العديد من اللجان الاكاديمية الهادفة الى تطوير عمل الجامعة الوطنية التي تضم اكثر من ٦٥٪ من الطلاب الجامعيين في لبنان ومواكبة المستجدات العالمية على مستوى التعليم العالي. وبهذا، تكون الجامعة اللبنانية في طليعة الجامعات العربية التي التزمت الهيكلية الجديدة للتعليم العالي على غرار الجامعات الاوروبية، وخاصة الفرنسية ((LMDالتي تربطها بالجامعة اللبنانية علاقات تعاون راسخة.

إن تجربة السنوات الماضية تظهر بلا شك وجود بعض العوائق والتشوُّهات في تطبيق نظام التدريس الجديد من قبل بعض الوحدات الجامعية، مما أدى في بعض الاحيان إلى تأخير وإعاقة الانطلاقة الصحيحة لهذا المشروع الحيوي أو عدم الاستفادة الكاملة من مكوناته بابعادها التربوية والعلمية والثقافية. ولكن، إنطلاقاً من ايماننا الراسخ بأهمية هذا النظام ودوره في تطوير التعليم الجامعي في لبنان بشكل دائم ومستمر، وضرورة إبقاء قنوات الاتصال والتواصل مع الجامعات الاجنبية مفتوحة لما فيه مصلحة الطلاب، لا بدّ من المضي به قدماً والعمل على تذليل العقبات كافة لكي يتمكن من تحقيق اهدافه لناحية تعزيز الحراك الاكاديمي والمهني للطلاب وامكانية انخراطهم في سوق العمل ووضع آليات لضمان جودة التعليم.

إن نجاح نظام التدريس الجديد ((LMDفي تحقيق الاهداف المتوخاة يرتبط إلى حدّ كبير بمدى توفّر القناعة الثابتة والإرادة الصلبة لدى جميع المعنيين في الجامعة اللبنانية بأهمية هذا النظام وضرورة العمل على ترسيخ أسسه والالتزام التام بقواعد العمل به. كما لا بدّ من القيام ببعض الخطوات والإجراءات التي تساهم في تأمين فرص النجاح، ومن أبرزها:

١. عقد لقاءات مفتوحة مع الهيئات التعليمية والإدارية والطلابية في الوحدات الجامعية التي تعاني من مشاكل في تطبيق نظام التدريس الجديد.

٢. إقامة تواصل منفتح ومتفهم مع الأساتذة الممانعين لنظام التدريس الجديد من أجل إحداث تغيير فعلي وإيجابي في نظرتهم لهذا النظام والاستعانة بالخبرات المحلية والاجنبية بهذا الخصوص.

٣. إعادة النظر بطرائق التعليم المعتمدة بهدف التخلي عن منطق التلقين والتوجه نحو التكوين الذاتي للطالب وتنمية كفاءاته وتعزيز فرص نجاحه الأكاديمي والمهني.

٤. توفير المستلزمات الأساسية من أبنية جامعية ومختبرات حديثة ومكتبات غنيّة بما يسمح للطالب أن يلعب دوراً محورياً في تكوينه المعرفي.

٥. ضرورة مواكبة المناهج والبرامج للظروف الاقتصادية والاجتماعية وتطورها، وربط هذه المناهج والبرامج بسوق العمل بما يعزّز فرص الاندماج المهني للطالب.

٦. تجنّب المسارات الأحادية في بناء المناهج والبرامج واعتماد المسارات المرنة التي تؤمن للطالب تكوين معرفي في أكثر من مسار تخصّصي.

٧. تفعيل عمل لجان التوجيه الأكاديمي في كل وحدة جامعية، وإعادة تفعيل عمل لجان المقررات المشتركة أو المتشابهة بين مختلف الوحدات الجامعية.

المجهودات المبذولة في سبيل تطوير التعليم العالي

و نتيجة لهذه التحديات تسعى الجامعة اللبنانية جاهدة للتغلب عليها من خلال مجموعة من الإجراءات تتمثل

في:

-إنشاء الهياكل القاعدية و تجهيزها بما يتلا ئم مع الحاجيات التعليمية الجديدة

-بتكوين الأساتذة والاستعانة بالخبرات الأجنبية.

إصلا ح التعليم العالي بانتهاج نظام ل.م.د.

كل هذا بهدف إصلا و تطوير التعليم العالي، ير أننا نلاحظ أن هذه المجهودات بالر م من أهميتها إلا أنها لا تعكس الحاجة الملحة و الحقيقية لتطويره و التي تقوم على أساليب و وسائل ومناهج و أهداف جديدة. و لذلك فإنا نعتقد أن الأسلوب الكلاسيكي للتعليم أصبح غير مجدي

حيث تحولت قاعات الد ا رسة إلى قاعات ستاتيكية و غير ديناميكية من الناحية العلمية

عدم الانتباه، كثرةالحديث، الفوضى، الغيابات الكثيرة و ير المعاقب عليها من الناحية العملية...(الأمر الذيحد من فعالية التكوين

الخاتمة

نستخلص من ما سبق أن ربط التعليم بسوق العمل هو أحد الثوابت في خطط دولة تأسس منظومة تعليمية فائقة التطور هو الطريق إلى تحقيق ذلك، وهذا هو الأفق الذي يحكم النظر إلى
العملية التعليمية ككل. و لبنان واعية بضرورة تطوير وتحسين التعليم العالي وجعله يتماشى مع التطو ا رت العالمية الحادثة والتي تمس مختلف جوانب الحياة الإنسانية لذلك نجدها تسعى جاهدة لتحقيق تقدم نوعي وكمي في سبيل تحقيق هذا الهدف.و فيما يخص سوق العمل و البطالة هناك تعدد وجهات النظر المفسرة لبطالة، فهذه الظاهرة ما زلت محل جدل بين النظريات المختلفة التي عجزت عن تفسير الواقع الذي تنتمي إليه والتي تشكلت في إطاره، ويرجع السبب ربما إلى الديناميكية الموجودة في سوق العمل والتغيرات التي تحدث فيه باستمرار، هذا في الدول المتقدمة، وبالتالي فإنها بالأحرى تعجز كذلك عن تحليل وتفسير البطالة في المجتمعات النامية.

تعتبر مخرجات التعليم العالي الحالي ليست سوى عبئاً إضافياً على سوق العمل. فالخلل أصبح واضحاً بين المها ارت المطلوبة والمهارات ّ المتوفرة، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة من جهة ونسبة الهجرة من جهة أخرى.

ان التعليم العالي لا يتصف بالجودة المطلوبة بسبب عدم مرونته وقدرته على إستيعاب كل ما هو جديد في عالم المعرفة و بالتالي متطلبات سوق العمل .. فالمتطلبات الحديثة لسوق العمل لا تقتصر فقط على تحديث المادة العلمية فحسب، بل تتعداها إلى إعداد الكوادر التعليمية، وتأمين المستلزمات والتجهيزات العلمية، وتوفير المرافق والمنشآت الجامعية الحديثة. كما وان الاسواق المهنية أصبحت تعتمد بشكل متزايد على تكنولوجيا المعلوماتية و االإتصالات وعلى الذكاء الصناعي مما أدى إلى تدني فرص العمل لهؤلاء الشباب الذين وقفوا في حيرة بين التسليم بما فرضه القدر وبين انتظار فرص جديدة إلعادة التأهيل والتدريب لمسايرة ومواكبة التقدم

.من هنا جاءت أهمية البحث وبخاصة محاولة التشخيص الدقيق لتلك المشكلة أي معرفة العوامل واالاسباب المسؤولة عن عدم مولائمة مخرجات التعليم الجامعي لسوق العمل. إذ يعتقد الكثيرون أن الصراع الذي يعيشه الطالب الجامعي في سوق العمل فور تخرجه هو ناتج إما عن ضعف في قدرته على البحث عن عمل أو عن ضعف في استيعاب سوق ّ العمل لاعداد الخريجين. ولكن الابحاث العلمية الحديثة التي تناولت موضوع التعليم العالي توصلت إلى نتائج أكثر عقلانية وعلمية كشفت عن العلاقة القائمة بين التعليم العالي وسوق العمل. أي أن للتعليم العالي مسؤولية أساسية في ما يعانيه الخريجون من مشاكل إجتماعي كمشكلة البطالة ومشكلة الهجرة وما لهذه المشاكل وغيرها من آثار سلبية على بنية المجتمع وعالقاته.